

المتاجرة في النساء الإثيوبيات إلى اليمن في ازدياد مستمر

مارينا دي ريخت

لا أحد يعلم بالأعداد الهائلة من النساء الإثيوبيات اللاتي يهاجرن إلى الشرق الأوسط للعمل في الخدمة المنزلية.

في اليمن. وتمنع العوائق الاجتماعية الثقافية اليمنية من العمل المنزلي، لذلك فالمهاجرات يلبين الطلب. واليمنية الغنابات يفضلن توظيف الأسويبات ولكن عائلات الطبقة المتوسطة غالباً ما يوظفون الإثيوبيات لأنهن متوفرات ويعتبرن خادمت جيدات. وتعمل اللاجئات الصوماليات أيضاً كخادمت ولكنهن لا «يقطن في المنازل» خلافاً للإثيوبيات.

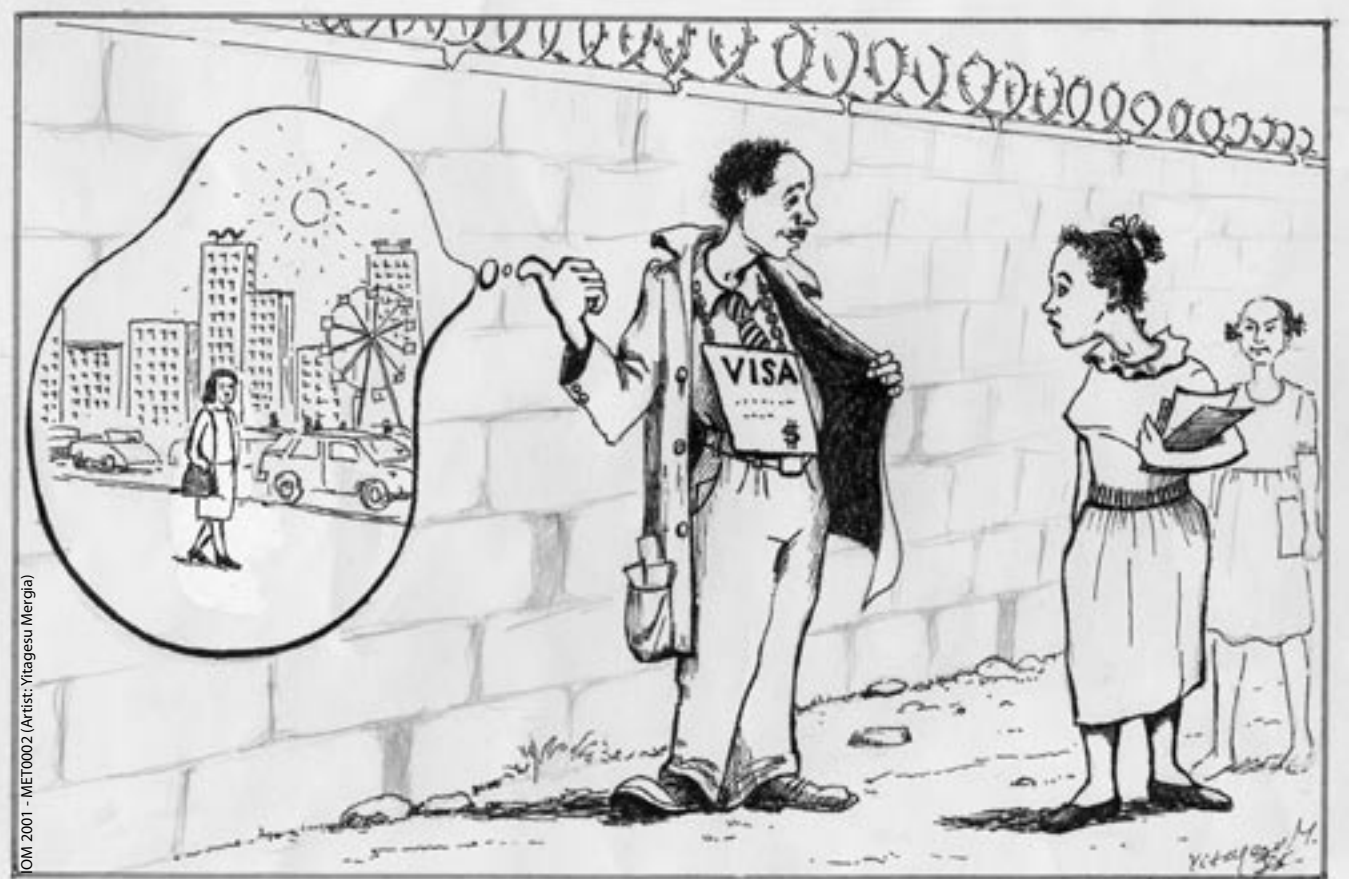
وتأتي الكثيرات من الإثيوبيات إلى اليمن بتأثيرات سياحية ليعثرن على عمل عبر الأقارب والأصدقاء، والنساء اللواتي يجندهن أصحاب الوكالات ويوظفهن بنظام العقود هن الأكثر ضعفاً على وجه الخصوص، حيث أن كل الوكالات الكثيرة التي تتخذ الترتيبات والاستعدادات لتوظيف الإثيوبيات كخادمت في الشرق الأوسط هي وكالات غير مسجلة، ويمكن اعتبارها وكالات اتجار بالبشر. وعادة ما يتقدم المتاجرون أنفسهم من النساء أو يتم

وحتى بدايات تسعينيات القرن العشرين لم يبد أهل إثيوبيا أي رغبة بالسفر إلى الشرق الأوسط - ما عدا أولئك الذين ينحدرون من أصل عربي/مسلم. وبعد قلب نظام الحكم المستبد لمنغستو هيلي ميريام في عام ١٩٩١، حصل الإثيوبيون على حق حرية التنقل. وأصبحت لبنان والسعودية ودول الخليج إثرها من مقاصد الإثيوبيات الرئيسية في رحلاتهن بحثاً عن مستقبل أفضل.

واجتذبت اليمن، والتي تعتبر دولة فقيرة نسبياً، المهاجرات الإثيوبيات اللاتي يتولين أعمال الخدمة المنزلية المأجورة. إن هيكليات العائلات الأخذة في التغير، والمستوى التعليمي المتزايد لليمنيات، والعدد المتزايد للموظفات والمواقف المتغيرة تجاه الخدمة المنزلية يفسر الإقبال المتزايد على الخادمت في المنازل

«أمل أن لا تمر بما مررتُ به!» استهلّت هذه الجملة رسالة بُعثت إلى مجلة «غيبيتا»، وهي مجلة تصدر للإثيوبيين في اليمن، والكثير من النساء راسلن هذه المجلة وأدلين بشهادات حول كيف تمت المتاجرة بهن إلى اليمن ليتولين أعمالاً في مجال الخدمة المنزلية، وقد تحدثن عن الخداع والعزلة وسوء المعاملة والأعباء القاسية للعمل والرواتب غير المدفوعة وجوازات السفر التي تمت مصادرتها منهن والإساءة الجسدية والنفسية التي عانين منها. وتبدي الكثيرات منهن ندمهن على اتخاذ قرار السفر وينصحن الأخريات بعدم حذو حذوهن، ولكن تدفق النساء الإثيوبيات الشابات اللاتي في أمس الحاجة لتحسين حياتهن وحيات عائلاتهن لا يزال في ازدياد مستمر.

ملصق من رسم الفنان الإثيوبي يتاغيسو ميرغيا قام بتصميمه لصالح حملة المنظمة الدولية للهجرة ضد الاتجار بالبشر



بعقود محظورة لعدم السماح لهن بمغادرة منازل أرباب عملهن بدون رخصة، فإن قدرة تنقل العاملات اللاتي تعملن بشكل مستقل تكون محظورة لأنهن لا يملكن الوثائق الثبوتية في معظم الأحيان وبالتالي فهن عاجزات عن مغادرة اليمن.

مساعدة الخادمت المهاجرات في اليمن

لا توجد في اليمن أي منظمة رسمية تدافع عن حقوق الخادمت المهاجرات، وسفاراتهن في صنعاء هي الأماكن الوحيدة التي يمكن أن يلجأن إليها، ولكن السفارات تكون عاجزة في معظم الأحيان عن حل مشاكلهن بشكل فعال وناجح.

تم تأسيس مجموعة مناصرة للخادمت اللاجئات والمهاجرات في اليمن في شهر مارس ٢٠٠٥، وأهدافها الرئيسية هي:

- إنشاء شبكة وإجراء الأبحاث لجمع ومشاركة المعلومات
- رفع مستوى الوعي بين عاملات الخدمة المنزلية وزيادة الخادمت ومنحنهن استقلالاً ونفوداً أكبر
- التجمع والتأييد لوضع هذه القضية على برنامج عمل السياسات

هذه الشبكة ما هي إلا الخطوة الأولى، وهناك الكثير من التحديات التي يجب تخطيها في اليمن، كما هو الحال في أماكن أخرى في المنطقة، وذلك لتقديم أنظمة وطنية لحماية النساء المتاجر بهن والمهاجرات والخادمت اللاجئات. ولحسن الحظ، فإن منظمات دولية مثل المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية تتخذ القضية مأخذ الجد، ومما يمكننا تحقيق التغيير.

مارينا دي ريخت هي زميلة في برنامج ما بعد شهادة الدكتوراة في كلية أمستردام للأبحاث والعلوم الاجتماعية، بجامعة أمستردام. البريد الإلكتروني: M.C.deRegt@uva.nl

١. انظر نيسيا هيويز (٢٠٠٣) «اليمن واللاجئون: مواقف

تقدمية» نشرة الهجرة القسرية العدد ١٦

www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR16/fmr16.12.pdf

٢. في عام ٢٠٠٥ قامت منظمة العمل الدولية بتمويل دراسة تخطيطية عن الخادمت المهاجرات في اليمن، ومن شأن هذه الدراسة أن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة.

بين السيدة وأرباب عملها وإيجاد وظيفة بديلة. ولكن الإجراءات البيروقراطية التي تدخل في عملية الهجرة القانونية تستهلك الكثير من الوقت لدرجة أن الكثيرات يفضلن استخدام المتاجر على الرغم من التكاليف الإضافية الكبيرة. وفي غالب الأحيان تفتقر السفارات الإثيوبية في الدول المستقبلة إلى القدرة اللازمة لمكافحة نشاطات المتاجر، ويستمر أصحاب الوكالات غير القانونيين في إدارة أعمالهم بدون ضوابط نتيجة لذلك.

نك الكثير من التحديات التي يجب تخطيها في اليمن، كما هو الحال في أماكن أخرى في المنطقة، وذلك لتقديم أنظمة وطنية لحماية النساء المتاجر بهن والمهاجرات والخادمت اللاجئات.

وتجد الخادمت اللواتي يهربن من أرباب عملهن مسألة الاندماج في المجتمع الإثيوبي المتنامي في اليمن يسيرا إلى حد ما، وفي معظم الأحيان ينتقلن للعيش مع إثيوبيات أخريات ويجدن عمل كخادمت بشكل مستقل. وتجني الخادمت اللواتي يعملن بشكل مستقل رواتب أعلى ولكنهن يتحملن مسؤولية تغطية نفقاتهن الخاصة بالمعيشة والعمل وتصاريح الإقامة. وتستمر الكثيرات من تلك النساء في الحياة في اليمن بدون وثائق ثبوتية أو تصاريح، وبينما تجازف الخادمت المهاجرات اللواتي ليس لديهن أوراق ثبوتية في السعودية ودول الخليج ولبنان من خطر الاعتقال والترحيل، إلا أن سيطرة الحكومة في اليمن لا تزال ضعيفة.

واليمن هي الدولة الوحيدة في شبة الجزيرة العربية التي صادقت على اتفاقية اللاجئين لسنة ١٩٥١، وبأن الصوماليين يعتبرون لاجئون! ولكن يجري العمل على تشديد عمليات الرقابة والسيطرة، كما يتضح من رد اليمن على العدد المتزايد للأشخاص الذين يعبرون البحر الأحمر بصفة غير شرعية في طريقهم إلى اليمن، وهي رحلة لمدة يومين بتكلفة ٥٠ دولار أمريكي، وردها على الضغط الذي تفرضه الولايات المتحدة لفرض سيطرة أشد على الحدود لمنع الإرهاب. وتعلن الحكومة اليمنية بانتظام عن أنها سوف تعتقل وترحل أي شخص لا يملك تصريحاً بالإقامة، وأنه لن يسمح لمقيمين غير الشرعيين بمغادرة اليمن بدون سداد غرامة مالية عن الفترة التي قضاها بدون تصريح إقامة، مما يعني أن الكثيرات من الإثيوبيات اللاتي يعملن بشكل مستقل غير قادرات على العودة إلى إثيوبيا ولو حتى بشكل مؤقت. لذلك بينما تكون قدرة تنقل العاملات المتاجر بهن واللواتي تعملن

تقديمهن إلى المتاجر عبر الأصدقاء أو الجيران أو الأقارب، وتتورط النساء المتاجر بهن أحيانا في تجنيد المهاجرات الأخريات. ويكون المتاجرون في معظم الأحيان إما من سلالة مختلطة، من أب يمني وأم إثيوبية، أو يمني المولد أو أنهم ترعرعوا في إثيوبيا. وتفتقر السلطات اليمنية إلى القدرة اللازمة لضبط نشاطات التجنيد غير القانوني لأصحاب الوكالات وفي معظم الأحيان يستطيع المتاجرون استخدام نفوذ ذوي السلطة ليضمنوا إيقاف أي إجراء قانوني يُتخذ ضدهم.

ويمكن أن ينتهي المطاف بالنساء اللواتي يقترضن المال من أصحاب الوكالات أو

السماسرة إلى الوقوع في عبودية الديون، ومن ثم يتوجب عليهم العمل لفترات زمنية طويلة من أجل الوفاء بديونهم بالكامل، وتجد الكثيرات صعوبة جمة في ترك أرباب عملهن وأصحاب الوكالات ومن الشائع أن يعانين من الإساءة الجسدية. وفي معظم الأحيان يقوم أصحاب العمل وأصحاب الوكالات بمصادرة جوازات سفر النساء ومنعهن من مغادرة أماكن وظائفهن بدون رخصة، وهو الأمر الذي يستحيل معه أن تبحث النساء عن فرص عمل أفضل أو أن يهربن أو أن يتصلن بالإثيوبيين الآخرين. ولكن ربما تدرك الإثيوبيات حقوقهن ويقررن الفرار والحصول على فرص عمل أفضل. لذلك تفضل بعض العائلات توظيف الإثيوبيات الفلاحات من صغيرات السن حيث يعتقدون أنهن مطيعات أكثر ويكون احتمال رحيلهن أقل. ونتيجة لذلك، يعتمد المتاجرون في إثيوبيا على تجنيد النساء صغيرات السن من غير المتعلمات والقادمت من عائلات فقيرة في المناطق الريفية وإقناعهن بالفكرة عبر روايات عن الرواتب المرتفعة والفرص التعليمية.

وقامت السلطات الإثيوبية وبمساعدة المنظمة الدولية للهجرة ببذل جهود لمكافحة الاتجار بالإثيوبيات وإرسالهن إلى الشرق الأوسط، ومنذ شهر يوليو ٢٠٠٤، يحق للنساء اللواتي يرغبن في الرحيل إلى الشرق الأوسط أن يفعلن ذلك بشرط أن تتم إجراءات السفر والتوظيف من خلال وكالة مرخصة قانونياً تعترف بها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الإثيوبية، ويجب على صاحب الوكالة أن يضمن أن صاحب العمل سيوقع على عقد ويسدد ثمن تذكرة السفر وقيمة الضمان الصحي للخادمة، وأن يدفع لها راتباً شهرياً بقيمة ١٠٠ دولار أمريكي كحد أدنى، ويكون صاحب الوكالة مسؤولاً عن فض أي نزاعات تنشأ